طالبوا بتخصيص ساعتين من الجلسة القادمة لمناقشة تداعيات حفظ النيابة العامة لـ«قضية الشريط»

نواب : قضاء الكويت شامخ ونزيه ولن نسمح لكائن من كان أن يعبث بأمن واستقرار البلد

■ العتيبي: أعضاء مجلس الأمة سيقفون وقفة جادة لضرب الفساد والمفسدين بهذا البلد

فارس العتيبي

محمد الجبري

عبدالله المعيوف

■ الجبري : من يحب هذا البلد ويحرص على أمنه واستقراره لا يمكن ان يعمل على هز أركانه

■ المعيوف : طلب تخصيص ساعتين في الجلسة المقبلة يعتبر مستحقاً لاسيما بعد انتشار الإشاعات هنا وهناك

تقدم عدد من نواب مجلس الامة بطلب الى الامانة العامة لتخصيص ساعتين من الجلسة القادمة لمناقشة تداعيات حفظ النيابة العامة للقضية المعروفة اعلاميا باسم "قضية الشريط" والرد علي جميع الافتراءات

واكدوا بان القضاء الكويتي مشهود له بالكفاءة والنزاهة واتهم لن يسمحوا بجر البلد الى الفتنة وسيقفوا صفا واحدا ضد من يحاول زعزعة تمنة واستقرارة

فمن جانبة اعلن النائب فارس العتيبي انه تم تقديم طلب موقع من عشرة نواب بشأن تخصيص ساعتين من الجلسة القادمة لمناقشة تداعيات حفظ النيابة العامة للقضية المعروفة اعلاميا باسم "قضية الشريط"

واضاف العتيبي ان قضاء الكويت شامخ ونزيه وله كل الاحترام والاجلال مشيرا انه قال كلمته الفصل في هذه القضية غير ان هناك اطراف غير منزنة في عملها السياسي غير راضية بقرار النيابة العامة

واوضح ان هذه الاطراف تبحث عن تقويض نظام الدولة وذلك عن طريق الذج باسماء ناس شرفاء من اهل الكويت في امور ما انزل الله بها من سلطان

واكد العتيبي ان اعضاء مجلس الامة سيقفون وقفة جادة لضرب الفساد والمفسدين بهذا البلد وهذا جميع محاولاتهم

واختتم بالقول " اللهم احفظ الكويت واميرها وشعبهامن كل مكروه"

واعلن النائب محمد الجبري تأييده المطلق لطلب تخصيص ساعتين في الجلسة المقبلة لمناقشة والرد علي الافتراءات التي واكبت قرار النيابة العامة بحفظ قضية الشريط

وقال الجبري ان من يحب هذا البلد ويحرص علي امنه واستقراره فلا يمكن ان يعمل علي هز اركانه ومحاولة تقويض نظامه وشدد علي انه ونواب الامة لن يسمحوا لكائن من كان ان يعبثوا بامن واستقرار الكويت

واضاف اذا كانت هناك صراعات بين اطراف معينة فيجب ان تحل وفق اطر اخري بعيدة عن استقرار الكويت وامنها وقال "جبلنا منذ الازل علي عدم التدخل في صراعات بين ابناء عمومه"

وذكر الجبري انه لابد ان يكون لمجلس الامة موقف من تلك الصراعات التي طفت واصبحت تهدد امن البلد فالعبث الحاصل لا يمكن السكوت عنه ولن نقبل باتهام القضاء الكويتي النزيه

مؤكدا ان اعضاء السلطة القضائية يحبون وطنهم كاي مواطن شريف وبيانهم بداء باية قرانية واختتم باخري فهم يحبون الخير للكويت

وعلى صعيد متصل اكد النائب عبد الله معيوف ان الشعب الكويتي بحاجة الي ايضاحات حول قرار النيابة العامة بحفظ قضية الشريط وان يعرف ملابسات هذا الموضوع في ظل تكتم وتردد حكومي بهذا الجانب

واضاف ان طلب تخصيص ساعتين في الجلسة المقبلة يعتبر مستحق لاسيما بعد انتشار الاشاعات هنا وهناك مما احدث نوع من البلبلة وغياب الحقيقة والتدليس واشار ان المجتمع الكويتي يعيش في هذه الاثناء ما بين مصدق ومكذب لما يحدث خاصة وان اطراف النزاع لازالوا يصرحون ويتحدثون وللاسف الحكومة مختفيه بهذا المشهد السياسي وكأن الموضوع لا يعنيها رافضا ان يكون الحديث في هذه الساعتين مجرد كلام مرسل وانما يجب ان يحدد للشعب الكويتي حقيقة الامور داعيا النواب المتحدثين بان يكون لديهم معلومات وليس مجرد اشاعات او كلام دون ادلة يمثل راي.

اللجنة أرجأت تأجيل المقترح المقدم من الفضل في شأن الحيازات الزراعية

«المرافق العامة» استعرضت المرسوم الخاص بانتخابات المجلس البلدي

اجتماع لجنة المرافق (تصوير: صالح محمد)

استعرضت لجنة المرافق العامة البرلمانية في اجتماعها امس المرسوم الخاص بانتخابات المجلس البلدي وناقشت القرارات الصادرة عن اللجنة المشكلة من المجلس البلدي وتم فرزها من الجداول

واوضح رئيس اللجنة النائب عادل مساعد الجارالله الخرافي ان اللجنة بانتظار وصول راي الفتوي والتشريع وكذلك الراي الدستوري من قبل البلدية لايضاح ما سيكون عليه الامر في حال رفض المرسوم.

واضاف انه تم توزيع جميع القرارات علي الاعضاء لامكانية دراستها تمهيدا لعرض الموضوع عي المجلس فور وصول الاجابات من الجهات الحكومية.

وحول المقترح المقدم من النائب نبيل الفضل في شأن الحيازات الزراعية قال الخرافي ان اللجنة ارتأت تاجيله الي حين انتهاء لجان التحقيق من عملها.

عن السنة المالية 2013 / 2014 وملاحظات ديوان المحاسبة بشأنه

«الميزانيات» ناقشت الحساب الختامي لـ«كافكو» وشركة صناعة الكيماويات البترولية

■ عبدالصمد: اللجنة بدأت في مناقشة الحساب الختامي لشركة ناقلات النفط الكويتية

عدنان عبدالصمد

■ وجود أرصدة لبعض المدينين التجاريين تجاوزت فترة الائتمان لهم

اجتمعت لجنة الميزانيات العامة والحساب الختامي وناقشت الحساب الختامي للشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود (كافكو) وشركة صناعة الكيماويات البترولية عن السنة المالية 2013 / 2014 وملاحظات ديوان المحاسبة بشانه

واوضح رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد انه تبين للجنة ان الايرادات الفعلية لشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود كافكو بلغت 176.200.000 دينار وبانخفاض قدره 2% عن الايرادات الفعلية للسنة المالية السابقة

واشار ان المصروفات الفعلية للشركة قد انخفضت بنسبة 4% عن ما هو متصرف فعليا لتبلغ جملتة 8.000.000 دينار وبارتفاع قدره 56% عن السنة المالية السابقة والتي حققت خلالها صافي ربح قدره 5.100.000 دينار

واضاف ان اللجنة بدأت في مناقشة الحساب الختامي لشركة ناقلات النفط الكويتية وملاحظات ديوان المحاسبة بشانها حيث تمت مناقشة الملاحظات التي لم تتلافاها الشركة حتي تاريخه.

واشار عبد الصمد الي وجود ارصدة لبعض المدينين التجاريين تجاوزت فترة الائتمان المحددة لهم حيث بلغت 47.700.000 دينار 57% منها تخص الخطوط الجوية الكويتية

وقال ان الشركة بينت للجنة انها اجتمعت مع الخطوط حول تسوية تلك المديونيات وكانت المبررات تنحصر بضعف السيولة واكد ان اللجنة اوصت وشددت علي ضرورة تسوية تلك المبالغ

وذكر عبد الصمد ان انخفاض نسبة الصرف علي المشاريع تبين للجنة بان اسبابه ترجع الي تاخر تلك المشاريع بسبب ارتباطها بمشاريع اخري تخص الطيران المدني ووزارة الاشغال

وفيما يخص شركة صناعة الكيماويات البترولية كشف عبد الصمد ان الايرادات الفعلية للشركة بلغت 521.000.000 دينار وبزيادة قدرها 38% عن الايرادات الفعلية للسنة المالية السابقة وان المصروفات ارتفعت بنسبة 15% عن ما هو متصرف فعليا لتبلغ جملتها 167.800.000 دينار وبلغ صافي ربح الشركة ما جملته 353.200.000 دينار وبارتفاع قدره 53% عن السنة المالية السابقة والبالغة 230.700.000

وبين ان اهم الملاحظات التي شابت التعاقد بالشركة ترجع الي انها تعاقدت بالامر المباشر دون استدراج 3 عروض اسعار بالمخالفة للوائح المنظمة لذلك وانه من ضمن تلك التعاقدات عقد بتصميم شعار الشركة كلف خزينتها مبلغ 90.000 دينار

وقال عبد الصمد ان الشركة قامت بالتاخر في طرح المناقصة الخاصة باعمال الشحن والتخليص الجمركي والنقل مما ادي الي تمديد العقد الحالي واصدار اوامر تغيرية بلغ اجماليها 351.000 دينار وبنسبة 322% من قيمة العقد البالغة 108.888 دينار

واشار الي ان هذا يبين التخبط الكبير في العقود والاوامر التغييرية علي مستوي القطاع النفطي.

وافقت بالاجماع على المقترح بقانون بشأن تعديل المادة 12 من المرسوم 65 لسنة 1979

«التشريعية»: إخطار السلطة لأجل تنظيم التجمعات دون انتظار الموافقة

كتب مصطفى كامل

■ الحريص: اللجنة رفضت بالإجماع اقتراحاً بقانون بشأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق

مبارك الحريص

■ عدم الموافقة على الاقتراح الخاص بعدم جواز قطع المياه والتيار الكهربائي عن المشتركين إلا بعد صدور حكم قضائي

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية بالإجماع على المقترح بقانون بشأن تعديل المادة ١٢ من المرسوم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن التجمعات مستندة إلى ان هذا التعديل يفيد الاوضاع الامنية ويعمل علي احداث نوع من التنظيم ولا يتعدي اي تصنيف او تنظيم دستوري لهذه التجمعات ولم توافق اللجنة علي ضرورة الموافقة المسبقة كي لا يكون هناك تضييق علي التجمعات الشعبية وانما فقط اخطار السلطة لاجل التنظيم فقط

وقال رئيس اللجنة النائب مبارك الحريص انه تم تاجيل الاقتراح بقانون باضافة مادة جديدة برقم ٤ مكررا الي المرسوم الاميري رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ الخاص باقامة الأجانب .

واضاف ان اللجنة رفضت بالاجماع الاقتراح بقانون بشان تعديل المادة ٢ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٩٥ في شان الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات مشيرا الي ان اللجنة ارتات ان يكون الامر مقيد بالقوانين اكثر بدلا من تدخل السلطة .

وحول تعديل بعض احكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٤ بشان استغلال القسائم والبيوت المخصصة لاغراض السكن الخاص

قال الحريص : ان هذا الموضوع يتعلق برسوم تحصلها وزارة المالية علي ما يجاوز الملكية الخاصة ٥ الاف دينار والذي عدل في عام ١٩٨٢ ليصبح ١٠ دينار بدلا من نصف دينار

واشار الي ان مقدمي الاقتراح يريدون العودة الي مبلغ النصف دينار وقد رفضت اللجنة المقترح بالاجماع لان المقترح فيه تاثير على الايرادات العامة .

واشار الي تاجيل الاقتراح بقانون بشان اتحادات الطلبة للمزيد من الدراسة

وعن الاقتراح بقانون بشان عدم جواز قطع المياه والتيار الكهربائي عن المشتركين الا بعد صدور حكم قضائي اوضح الحريص ان الاراء تعارضت داخل اللجنة حول هذا المقترح وبالتصويت تم عدم الموافقة علي المقترح بالاغلبية .

أدان الاعتداءات الإرهابية التي يروح ضحيتها الآلاف من الأرواح

الهاجري : التطورات المؤلمة في اليمن لن تؤدي إلا إلى مزيد من الفوضى

ماضي الهاجري

قال مقرر لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية النائب ماضي العايد الهاجري إن التطورات المؤلمة والأحداث المؤسفة التي وقعت مؤخرا في اليمن لن تؤدي إلا إلى مزيد من الفوضى وعدم الاستقرار وتعرض أبناء الشعب اليمني للفتنة والتدمير وسيدفع اليمن ثمن ذلك مشيرا إلى ان ذلك هو مبتغى المخطط الإرهابي الخبيث الذي يحاول ان يضرب الوطن العربي وبضعف قوته ولحمته .

واضاف الهاجري في تصريح صحافي ان مثل هذه الصراعات بين أطراف سياسية في دولة واحدة تكون أرضا خصبة لبيد الإرهاب وما الحادث الإرهابي الذي وقع في اليومين الأخيرين والذي استهدف مسجدين في العاصمة اليمنية صنعاء والتي راح ضحيتها المئات من الابرياء بين قتيل وجريح إلا نتاج مثل هذه الصراعات الداخلية التي تهيئ الأجواء لتدخل الإرهابيين ونشر المزيد من الفوضى والخراب والدمار وايضا نتاج عدم الاحتكام إلى العقل والمنطق والحوار.

وأدان الهاجري مثل هذه الاعتداءات الإرهابية وغيرها والتي يروح ضحيتها الآلاف والآلاف من الأرواح

واختتم الهاجري تصريحه بالتاكيد على أهمية الإستجابة العاجلة من قبل كافة الأطياف السياسية في اليمن والراغبين في المحافظة على أمنه واستقراره للمشاركة في المؤتمر الذي سيتم عقده تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي في الرياض في المملكة العربية السعودية لحل الأزمة السياسية في البلاد وتهدأ الأوضاع وتستقر الأمور.

«المالية» ناقشت التقرير الخاص بالمديونيات

اجتماع لجنة الشؤون المالية

ناقشت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية التقرير الخاص بالمديونيات والمحال من لجنة الشؤون التشريعية والقانونية حيث تم بحثه من الجوانب المالية ومدي توافقه مع مبدا العدالة والمساواة مما ادي الي رفض التعديل من قبل اللجنة والحكومة مجتمعين

واوضح رئيس اللجنة المالية والاقتصادية النائب فيصل الشايع ان المقترح المقدم بشان التعديل علي قانون المديونيات الصعبة يطالب بعدد الاشخاص الموجودين علي التقليسة وعددهم 679 شخص مشيرا الي ان التعديل المقدم يستفيد منه 182 شخص فقط

واضاف الشايع انه وفق التعديل المقدم يفترض علي الحكومة ان تدفع مبلغ 25 مليون دينار اضافة الي انهاء التقليسة مؤكدا ان هذا كان الدافع لرفض المقترح لانه يفتقر الي العدالة والمساواة اضافه الي ان الاخرين الذين تمت التسوية معهم بالسابق سيطالبون باعادة تقييم اصولهم مرة اخري وبالتالي تعود مبالغهم كما هو موجود بالمقترح المقدم .

داعياً لجنة التحقيق البرلمانية إحالة تقريرها حول هذه التجاوزات إلى المجلس

الصالح يطالب العمير باتخاذ اجراء سريع حيال مخالفات الحيازات الزراعية بالوفرة

خليل الصالح

طالب النائب خليل الصالح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير النفط د. علي العمير باتخاذ اجراء سريع حيال مخالفات الحيازات الزراعية بمنطقة الوفرة داعيا لجنة التحقيق البرلمانية الي احالة تقريرها حول هذه التجاوزات الي المجلس

واضاف في تصريح صحافي ان الفتوي والتشريع احالت الي الوزير العمير في ١٤ مايو ٢٠١٤ تقريرا يؤكد وجود تجاوزات ومخالفات للقانون تشمل ٢٠٨ حيازة من اصل ٣٨٩ متقدم

وتسال الصالح لماذا تأخر الوزير العمير في التعامل مع هذا التقرير واحالة المسؤولين عن تلك المخالفات الي النيابة العامة لاسيما وان ٢٠٨ قسائم اعطيت بدون وجه حق في منطقة الوفرة

واضاف ان السكوت الطويل والصمت يثير تفسيرات كثيرة وقال ارباء بك يا «ابوعاصم» عدم احالة المخالفين الي النيابة العامة

واوضح انه سيواصل بتوجيه الرسائل الي الوزير العمير الي حين اتخاذه اجراء وقال اذا اردنا محاربة الفساد فلنبداء بداية صحيحة ولا نخوض مع الخائضين .